خطبة الكتاب

بسم الله ذي الجلال والإكرام.

الحمد لله الذي بفضله تبدأ المكرمات، وبنعمته تتم الصالحات. وأشهد أن لا إلـٰه إلا الله وحده لا شريك له. له الحمد كما ينبغي لجلال وجهه، وعظيم سلطانه، وبما يليق بعزته وكبريائه، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة، والنعمة المسداة، والقدوة المعطاة، سيدنا محمد النبي الأكرم. علمه سبحانه ما لم يعلم، وأرسله للناس خير معلم. ميزه بفضائل النعم، وخصه ببدائع الحِكَم، فكمل الدين برسالته، وتمت النعمة بنبوته، حتى رضي الإسلام دينًا لأمته، فقال عز من قائل: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٤] إكمالًا تعلو به أمتنا في الكون قائدة، وإتمامًا ترجو به سعادة الدنيا والأخرى قاصدة، ورضى تغدو به على الناس وباقي الأمم شاهدة، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،

فما أحوج العقل المسلم اليوم إلى مراجعة النظر في عدد من العلوم، بقصد تجديدها وتطوير مناهجها، وحتى تستجيب لحاجاتها الإنسانية والوجودية، على سبيل التمكين الوجودي والظهور الاستخلافي للأمة، وعلى طريق الشهادة العالمية والشهود الحضاري على الناس.

وما ينبغي للعقل المسلم في عصرنا التولي عن الزحف المراجعاتي والنقدي للعلوم، في تقويم الأنظار وتصحيح الأفهام؛ لأن ذلك من صميم الموبقات المعرفية التي قد ترتكس بها الأمة، وتزيدها غيابا عن أداء مهامها الشهودية والاستخلافية المعروضة عليها على سبيل الائتمان والسؤال، كما أن ذلك من أولويات النظر التجديدي التي أرست قواعده ومعانيه دلالة النص النبوي: «**إن الله يبعث إلى هذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها**»[1].

ولعله من المباحث العلمية والمسائل الاجتهادية المطلوبة في إرجاع النظر، مبحث المقاصد ومتعلقاتها الفقهية والأصولية، لوثاقة صلتها بالاجتهاد والتجديد. ذلك أن عددًا من العلماء لم يعتبروا شرطية المقاصد في النظر الفقهي إلا لعظيم شأنها، ورفعة مقامها في صحيح الفهم والتماس الصواب.

ولقد مرت عقود من البحث المقاصدي عند المتأخرين دعت الضرورة إلى معاودة البحث فيه، وتحقيق النظر في الهوة الشاسعة

(١) رواه أبو داود رقمه: ٤٢٩٣.

والمسافة الواسعة التي تفصل البعد المقاصدي للشريعة عن المدرك الوجودي للأمة، فهل الإشكال في مطلب المقاصد ابتداء؟ وكيف تتشخص مظان الخلل تحقيقًا؟ ثم ما هي علل الفصام تنزيلًا؟ وما سبل الحل تحريرًا؟

لأجل ذلك كتبت هذه السطور، قاصدًا البحث جهد الإمكان، وقدر المستطاع في تفكيك الإشكال وتحرير بعض قضاياه، وإن غلب علي في البيانِ العجزُ والتقصيرُ، وبعُدت عليّ الشُقة لما رسمته في التحرير، فقد توكلت على المولى العلي القدير، وجمعت مباحث ومطالب بين دفتي هذا الكتيب: وسميته «**الخطاب المقاصدي المعاصر، مراجعة وتقويم**»، متوخيًا فيه إرجاع النظر في الخطاب المقاصدي، بكل تفاصيله البحثية والدراسية، والتحقيقية المنتجة في الزمن المعاصر؛ أي: خلال الموجة المقاصدية الأخيرة التي عرفها الفكر الأصولي خصوصًا، والفكر الإسلامي عمومًا، وذلك من حيث إشكالاته المنهجية وقضاياه المعرفية، المتعلقة بالعلل المؤثرة في منتجاته العلمية وآلياته وغاياته ثم موضوعاته، وذلك هو محور **بابه الأول المسمى الخطاب المقاصدي المعاصر، مراجعة نقدية**، ثم من خلال قراءة في أهم المشاريع المقترحة للتجديد في الخطاب المقاصدي، والقضايا المعروضة في ارتباطها مع تطوير النظر المقاصدي، وهو ما سيتم بسطه في الباب الثاني المنعوت **بالخطاب المقاصدي المعاصر، مشاريع ورؤى تجديدية**، وأخيرًا عبر بسط تصور تجديدي لمدخل مفترض في تحرير مسألة تجديد الخطاب

المقاصدي المعاصر، من حيث المقدمات والإمكانات المتناسبين مع فلسفة هذا الخطاب، وهو ما سيكون مدار الباب الثالث الموسوم **بالتجديد التشغيلي للمقاصد: المقدمات والإمكانات.**

وليست الأنظار المودعة بين ثنايا هذه الصفحات إلا اجتهادات وآراء شخصية، ما ارتدَت رداء الحق ولزمت مقام الحقيقة، فتلك مطايا ومدارك لا تدعيها، بل تزيت بزي الاجتهاد في البحث، وكُسيت بكساء النظر في الدرس، وحسبها أنها تزينت بهما، وتحلت بحُلَلِهما، على أمل أن يستدرِك مِن بعدُ مَن له مناسبة التتميم وغاية التكميل: «..لأن السابق وإن كان له حق الوضع والتأسيس والتأصيل، فللمتأخر الناقد حق التتميم والتكميل»[1].

ولا يسعني في هذا المقام، إلا أن أستدعي تعبيرًا بليغًا لأبي إسحاق الشاطبي أفصح فيه عن قصر نظر الإنسان، وضعف تدبيره وقلة تفكيره، مهما بلغ منه الجهد، وانتهى به الوسع، حيث قال: «... فالإنسان وإن زعم في الأمر أنه أدركه وقتله علمًا، لا يأتي عليه الزمان إلا وقد عقل فيه ما لم يكن عقل، وأدرك من علمه ما لم يكن أدرك قبل ذلك، كل أحد شاهد ذلك من نفسه عيانًا، ولا يختص ذلك عنده بمعلوم دون معلوم...»[2].

ولأنه «**لا يشكر الله من لا يشكر الناس**»[3] أجعل مسك

(١) الجويني، البرهان في أصول الفقه ٢/١١٤٧.

(٢) الاعتصام، ص٤٦٧.

(٣) حديث رسول الله ﷺ، رواه أحمد، والترمذي، وابن ماجه، أورده الألباني في سلسلته الصحيحة، تحت رقم ٦٦٧.

ختام هذه الخطبة توجهي بالشكر الجميل إلى **مركز نماء للدراسات والبحوث** رئيسًا وأعضاء وعاملين، عرفانًا مني لهم على جهودهم المباركة، في عهدة نشر العلم النافع والمعرفة الرصينة، وتفاعلهم الطيب والكريم مع هذا الإنتاج العلمي، بالعمل على طبعه وتقديمه للقارئ الكريم في أحسن حلة. سائلًا المولى العلي الحليم أن يوفقنا وإياهم لما يحبه ويرضاه، إنه نعم المولى ونعم المعين.

«رب اشرح لي صدري، ويسر لي أمري»

وكتبه الراجي رحمة ربه الحسان شهيد
في فاتح ذي الحجة ١٤٣٣هـ،
بمدينة الخزامى (الحسيمة)
المغرب الأقصى
chahidh@hotmail.fr

مقدمات تأسيسية قبل النظر
في مطالب الكتاب

مقدمة أولى:

بعد مرور حوالي ثلاثة عقود من الإنتاج بحثًا ودراسة وتحقيقًا في الفكر المقاصدي؛ نرى أن خطابه المعاصر يحتاج اليوم إلى وقفة تأملية ونظرة تقويمية تنبش في جوانبه المنهجية والمعرفية؛ بقصد تطويره والرفع من مستوياته حتى يستكمل سبيله القويم، ويستجيب للمقتضيات الواقعية المعيشة، ويلامس قضايا الإنسان في مواقع وجوده. والمقصود بالخطاب المقاصدي المعاصر في هذا الكتاب هو: تلك المعاني التركيبية والدلالات الإجمالية المفهومة من الإنتاج العلمي المتعلق بمقاصد الشريعة ومطالبه المختصة تدوينًا أو تحريرًا أو تحقيقًا أو تنسيقًا أو تأريخًا، والمعاصر نسبة إلى المرحلة الراهنة التي تعيشها أمتنا، وخصوصًا في الآونة الأخيرة التي عرفت تفتق دراسات وبحوث، ومشاريع علمية مختصة بمطالب المقاصد الشرعية.

مقدمة ثانية:

توحي أزمة الخطاب المقاصدي المعاصر بترجمة وصفية، ومرآة عاكسة للتمثل العملي للشريعة في حياة الإنسان المعاصر؛ لأن قيمة ذلك الخطاب بقدر ما تتحدد في مضامينه النظرية ونصوصه الأدبية، فإن خصوصيات التمثل والتشخيص التكليفي تنذر بجسارة الهوة الفاصلة بين الفهم والتنزيل من جهة؛ وبين مضامين الخطاب وحقيقة الخطاب من جهة ثانية.

لذلك، فإننا نعتقد أن إشكالات الخطاب المقاصدي تتوزع في أصلها بين إشكالات معرفية على جانب، وأخرى منهجية لا تقل خطورة وصعوبة من سابقتها. ويمكن اختزالها في أربعة إشكالات:

الأول: منشؤه الإغراق في تاريخية الخطاب.

والثاني: معاده إلى تجريدية الخطاب.

والثالث: مآبه إلى فصامية الخطاب.

والرابع: مرتبط بفلسفية الخطاب، وتجتمع كل تلك الإشكالات في أم العلل التي أختزلها في فصل الخطاب المقاصدي عن محضنه الذي آواه منذ نشأته، ونقصد به علم أصول الفقه، وعن رحمه التي تخلق فيها، ونعني بذلك علم الفقه، وسيكون الفصل الثاني محور تلك الإشكالات.

مقدمة ثالثة:

تثير مسألة انفصال مقاصد الشريعة عن علم أصول الفقه إشكالا معرفيا يرتبط بطبيعة هذا الانفصال أو الاستقلال

المفترض، دفع البعض إلى اعتقاد التصنيف العلمي عند بعض الأصوليين في مقاصد الشريعة على سبيل الانفراد بأنه إيذان بميلاد علم جديد منفصل ومستقل، ولعل القراءة الإبستمولوجية لظهور العلوم في المجال الإسلامي تكشف عن قاعدة سُننية في التاريخ العلمي مفادها: استحالة ظهور علم من العلوم أو تأسيسه عبثًا من دون قصد، بل إن وجودها مقدّر على سبيل الاحتياج وأصل الاستناد.

يروم الفصل الثالث قراءة العلل المعتبرة في تأسيس الخطاب المقاصدي، مع رصد إمكانيات استقلاله وفق البنية الإبستمولوجية للعلم الإسلامي، وبما يسمح به الإمكان الفقهي والاجتهادي، فاسحًا المجال للفصل الموالي لدرس الاتجاهات المتبنية لكل دعوى بالبسط والبيان.

مقدمة رابعة:

وبينها وبين سابقتها نطاق علمي ووثاق منهجي؛ لأنه؛ وإن شكلت مسألة انفصال المقاصد الشرعية عن علم أصول الفقه، الذي هو بدوره قد انفصل سلفًا عن رحمه الفقه، فإن الأنظار العلمية في توجيه الإشكال شكلت أزمة حقيقية للخطاب المقاصدي، الذي بدا أحيانًا بمسائل إبستمولوجية مقصورًا محصورًا، وعن مشاكله الحقيقية مصروفًا مشغولًا، مما أضيفت إلى تلك المطالب التي انشغل بها مطالب جديدة حول دعاوى الانفصال ونظريات الاتصال.

ولا شك أن الخطاب المقاصدي بدأ يراوح مباحثه ومطالبه العلمية والمنهجية دون مغادرتها إلى فضاء التطبيق والتشغيل، وقد نتج عن هذا البحث النظري والفلسفي المتزايد، اختلاف الدارسين والعلماء في استقلال مقاصد الشريعة علمًا منفردًا عن علم أصول الفقه، وعدّه علمًا مستقلًا بمباحثه الخاصة وقواعده المتفردة وغاياته المتميزة، فتنوعت الآراء بين مؤيد موافق ومعارض متحفظ. وسوف يتم عرض تلك الآراء بالتفصيل والبيان من حيث قوتها وأهل الاختصاص فيها، وذلك في الفصل الثالث.

مقدمة خامسة:

إن مطلب المقاصد الشرعية شهد من العناية والاهتمام، بحثًا ودراسة وتحليلًا في الوقت المعاصر، ما لم يشهده غيره من مباحث الدرس الأصولي، ولا سيَّما بعد مطلع شمس موافقات الشاطبي، إذْ وجد فيها الخطاب الأصولي المعاصر ضالته المنشودة في تفعيل الخطاب الشرعي وفق المصالح الإنسانية المتجددة والتطورات الطارئة، هذا إضافة إلى التقاطع العلمي بين الفكر المقصدي ومجموع المعارف الأخرى، سواء كانت علمية أو اجتماعية أو فلسفية، بل إن الفكر الأصولي بقي محصورًا في هذه الجهة، على حساب الجهات الأخرى، من قواعد تفسير الخطاب، والمباحث اللغوية والدلالية، الشيء الذي أدى إلى إنتاج خطاب في أغلبه فكري نظري تجريدي، كثرت حوله الكتابات، وعقدت بشأنه اللقاءات والندوات...

وليس في الإمكان اقتفاء كل ما كتب حول الموضوع، إنما سيتم التركيز على أهم ما كتب، بالتفصيل وذلك من خلال الفصل الأول من الباب الثاني.

مقدمة سادسة:

أغلب المحاولات العلمية والدراسات المنهجية القائمة الآن، والقريبة من التشغيل والتفعيل تحكمها انتظارية لا تُدرك آمادُها؛ إلا بشرطٍ لا يجد متحققاته سوى عند من يفكرون بذلك الانتظار؛ بمعنى حتى تقوم الأمة وتظهر وتملك السلطة لتشغيل المقاصد، في حين أن أهمية المقاصد وقوتها تبدو في قدرتها على تشغيل الأحكام في غياب السلطان والمكنة والظهور للأمة، أو بالأحرى، يمكن القول: إن حقيقة السؤال الجوهري تختفي في الوجهة المقابلة لذلك التقدير؛ أي: كيف نشغل المقاصد الشرعية ونستثمرها في تحقيق الظهور والتمكين الاستخلافيين؟

ويفترض بعد تقويم إجمالي لحقيقة الخطاب المقاصدي ملامسة الجوانب الأساسية المؤسسة لرؤية تجديدية لهذا الخطاب، وذلك ما يقترحه الفصل الثاني من الباب الثاني، معتبرًا أن رؤى التجديد المقاصدي تتوزع على شقين:

الأولى: سميتها برؤى معرفية، وتبحث وجهتها من حيث النظر في الأسس، ومن حيث النظر في الأحكام ثم من حيث فلسفة القراءة.

أما **الثانية**: فمبحثها حول الرؤى المنهجية، وتتجه نحو

مطلب تشغيل النظر المقاصدي، ونحو إعادة وصل المقاصد بالفقه وأصوله، وكذا فقه المصالح المتجددة والمتغيرة، ثم محاولة وصل المقاصد بالعلوم الأخرى لغرض الاستمداد.

مقدمة سابعة:

إن التكامل المعرفي كما كان في العصور الأولى لتأسيس المعرفة الإسلامية، والذي تجسد خصوصًا في العقل الموسوعي الشامل لشتى المعارف؛ أي: الفقيه المجتهد المبنية ثقة إنتاجه الاجتهادي على مشروطية الإلمام بعلوم متنوعة، منها ما يتعلق بالوحي ومنها ما يرتبط بالمكلف ونفسيته، ومنها ما يتعلق بالواقع المعيش ومتغيراته الإنسانية، قد أضحى ضرورة ملحة والحاجة إليه واردة، خصوصًا في العصر الحاضر المتسم بالتطور السريع والمتشعب بتعدد التخصصات الدقيقة، ومن هنا، وجب التأكيد على هذا التكامل، ليس من باب استفادة علوم المجال النصي من علوم المجال الكوني والإنساني فحسب، بل من باب إمداد تلك العلوم الأخرى بأدوات ومناهج وكليات المعرفة العلمية في مجال الوحي. ولعل الخطاب المقاصدي المعاصر، بحكم توسعه وتداخلاته المعرفية مع علوم كثيرة، تدعو الضرورة الملحة إلى استفادته من علوم معاصرة أخرى، كالعلوم الاجتماعية والعلوم السياسية، وكذا العلوم النفسية ثم العلوم المستقبلية وهو ما سيبحثه الفصل الثالث من الباب الثاني.

مقدمة ثامنة:

إن من مقتضيات التجديد في الخطاب المقاصدي وصوره الجلية، العمل على استدعاء المقاصد الشرعية في الحياة اليومية للناس، وتشغيل مبادئها وأنظارها الشرعية في مواقع الوجود البشري؛ لأن التجديد يبقى في نهاية المطلب تحصيل موافقات بين النظر المجرد والتمثل الواقعي للمكلفين؛ سواء كانوا أفرادًا أو جماعات أو مؤسسات، لذلك، فإنا لا نرى طبيعة للتجديد المقاصدي ولا صورة ناجزة من صوره إلا من خلال تشغيل المقاصد، ومراعاتها في التصرفات التكليفية للإنسان، بداية من سبل التفصيل وانتهاء بطرق الإجمال. ونعتبر أن التجديد المقاصدي في مظان التكليف الإنساني لا بد وأن يمر عبر مقدمات أساسية، منها ما لها بعد علمي، أولها أن صلب التجديد في الوقت المعاصر مرتبط بالتشغيل، وثانيها لا بد من التفريق في تشغيل المقاصد بين حالات الاستضعاف وإمكانات الظهور، وآخرها يبحث في إمكانات تشغيل المقاصد من جانبي الوجود والعدم. ومنها ما لها بعد عملي؛ أولاها مؤسس على التفريق بين التشغيل الكلي والجزئي، وثانيها يشير إلى ضرورة الجمع بين سلطتي العقل الجمعي والسياسي، وآخر تلك المقدمات من المقدمات العملية التمييز بين التشغيل الفردي إلى الجماعي، والفصل الأول من الباب الثالث يميط اللثام عن قضايا المسألة.

مقدمة تاسعة:

للنظر في التجديد المقاصدي نقترح مجموعة من الأسس المنهجية لما سميناه بالإمكان التشغيلي للمقاصد، وفق كل حالة من حالات الأمة، وحسب كل وضع من أوضاعها في العالم الذي تعيشه، ونقصد بالإمكان التشغيلي للمقاصد: العمل على تنزيل الأحكام الشرعية في مواقع الوجود، وتصريفها وفق الوسع التكليفي والقدرة الإنسانية، في جميع الحالات التمكينية أو الاستضعافية، وفي كل المواقع الفردية أو الجماعية، بناء على قاعدتي «**الميسور لا يسقط بالمعسور**»[1] والقاعدة التي حررها ابن عبد السلام في قواعد الأحكام حيث قال: «**أن من كُلِّف بشيء من الطاعات فقَدَر على بعضه وعجز عن بعضه، فإنه يأتي بما قَدِر عليه، ويسقط عنه ما عجز عنه، لقوله** ﷻ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٥]»[2]. ويجوز تقسيم هذا الإمكان التشغيلي إما باعتبار السلط المخولة، أو باعتبار المواقع المؤملة، أو باعتبار القدرات المؤهلة، وقد اخترنا الاستناد إلى الاعتبار الثالث والأخير، وإن تعذر نفي الاعتبارات الأخرى فيه، فكانت الإمكانات ثلاثة بحسب الحالات والقدرات، وهي مدخل الإمكان الكلي ومدخل الإمكان الوسيط ثم مدخل الإمكان الجزئي، وذلك ما سيعمل على بيانه الفصل الثاني من الباب الأخير بالتفصيل.

---

(١) انظر: القاعدة وشرحها بكتاب الأشباه والنظائر السيوطي، القاعدة الثامنة والثلاثون، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ـ لبنان، ط٣، ص٢٠٣.

(٢) انظر معنى القاعدة في: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، عز الدين بن عبد السلام ١٩٢/٢.

مقدمة عاشرة:

معتمدنا في البناء المنهجي للمطالب العلمية لهذه الدراسة استقراء الإنتاجات العلمية للخطاب المقاصدي وأدبياته، وتتبع أهم الأطروحات العلمية الباحثة في موضوعاته، وعرض الاجتهادات المقدرة وفق ما تحصل من آراء، وقد حاولنا النظر فيها من ثلاث زوايا:

الأولى: نظرية، وأكبر همها رصد وفحص أغلب كتابات الخطاب المقاصدي المعاصر بصورة إجمالية، متحسسين مظان الخلل المنهجي والعلمي الوارد فيها، ومدى استجابتها لآفاق البحث المقاصدي.

الثانية: عملية، ومبلغ انشغالها بحث أهم المشاريع العلمية المعروضة في نظرية التجديد المقاصدي المعاصر، وتقويمها في ضوء حاجات الخطاب المقاصدي وضروراته الأولوية على سبيل تطويره.

الثالثة: اقتراحية، ومآل مصيرها إلى عرض معالم رؤية تجديدية للخطاب المقاصدي المعاصر، مركزة على الجوانب العملية التشغيلية للنظر المقاصدي، واضعة في الاعتبار أن الإشكال المركزي في الخطاب المقاصدي لا يرتد إلى قيمة المبادئ والقواعد، بقدر ما يعود إلى تشغيلها والعمل بها على كل المستويات والأصعدة، وهذا كله على أمل إنهاء رؤية تجديدية متكاملة للخطاب المقاصدي في المستقبل بمشيئة الله تعالى.